

قواعد الحكم في سلطنة آل سلجوق من خلال كتاب (سياسة نامه) للوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي

د. عليان عبد الفتاح الجالودي*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٧/١١/١٢ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٧/٤/١ م

ملخص

تصدى كثير من الدارسين لدراسة الفكر السياسي الإسلامي المتصل بالخلافة، وركز هؤلاء جل اهتمامهم على آراء الفقهاء والفلاسفة المسلمين، وقليل من بينهم من أولى الاهتمام لدراسة الفكر المتصل بالسلطنة أو اهتم بأدبيات السياسة الإسلامية. التي تهتم بإسداء النصح وتقديم المشورة للمحاكم أو السلطان. ويحتل كتاب (سياسة نامه/ سير الملوك) للوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي (ت ٤٨٥هـ/١٠٩٢م) منزلة مهمة بين ما أنتج في ميدان السياسة من أدبيات، فهو يعكس التجربة العملية لوزير مارس السياسة، وزيراً لسلطين السلاجقة الكبار لمدة خمس وثلاثون سنة (٤٥٠-٤٨٥هـ/١٠٥٨-١٠٩٢)، كما أنه كتب في العصر السلجوقي الذي يمثل من الناحية السياسية صعود نجم مؤسسة السلطنة إلى جانب مؤسسة الخلافة. لذا فهو يعدّ وثيقة تاريخية على قدر كبير من الأهمية تسلط الضوء على ذلك العصر، وعلى قواعد الحكم في السلطنة السلجوقية، وهو ما سناول التصدي له في هذا البحث آخذين بعين الاعتبار قراءة ما جاء في كتاب (سياسة نامه) على ضوء المصادر التاريخية المعاصرة، وهي قراءة ستكشف الكثير من الجوانب المهمة في فكر نظام الملك وفي كتابه.

Abstract

This investigation sheds light on Sultanate foundation, as a political regime aspect was emerged during the Seljuks Era, side by side to the Abbasid caliphate within the Islamic State institutions.

The scholar has observed that most related literature handled Islamic political thoughts, focused on Caliphate institution as demonstrated in the views of Islamic philosophers and jurists, while very few a tension has been paid to the study of Sultanate institution, as well as the lack of studies that tackled a particular form of Islamic political literature, which is named counsel for kings and rulers, or "Mirrors for Princes", despite of such works importance as they present a practical guide to rulers. So that, this study is devoted to trace the foundation of sultanate in the Islamic political thoughts, through verifying Siyosat Nama, which is considered as one of the main sources of Islamic political history and as a distinctive genre of classical Arabic and Persian literature, of the well known suljuks minister Nizam al-Mulk Tusi (d.485/1092).

In addition to Siyosat Nama Importance as a Historical document, which may shed light, mainly, on political characters of Seljuks Era, it carries Nizam al-Mulk's political viewpoints, and his enriched and practical experience in politics, as he was a prominent minister of Seljuks Sultanate throughout thirty five years.

المقدمة:

والكيفية التي يمارس بها، وصفات الحاكم الصالح، ومنظومة العلاقات بين الحاكم والمحكوم. وضمن هذا السياق أنتجت العديد من المؤلفات^(١)، تأتي في مقدمتها الرسائل الفقهية التي كتبت على يد فقهاء أهل السنة،

وجّه الفكر السياسي العربي الإسلامي جُلّ عنايته عبر القرون الماضية لمشكلات الحكم من حيث طبيعته،

* أستاذ مشارك، قسم التاريخ، جامعة آل البيت.

للسعادة المتحققة من اجتماع كل أمم الأرض في مقابل فكرة المدينة الفاضلة عند أفلاطون.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الإنتاج الخصب من الكتابات التي اصطلح على تسميتها بالعربية باسم نصائح الملوك أو أخلاق الملوك، وسميت من قبل الدارسين الغربيين باسم (مرايا الأمراء Mirrors for Princes) (٤)، وتمثل الأدبيات السلطانية تلك جزءاً كبيراً من التوليف العربية الإسلامية في ميدان السياسة منذ أواسط القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وتختلف في محتواها وأهدافها تمام الاختلاف عن الأدبيات التي أنتجها فقهاء في إطار السياسة الشرعية. وهي التي أنتجت لتكون بمنزلة دليل عملي أخلاقي سياسي يوضح الصفات الخلقية والقواعد السياسية التي يتوجب على صاحب السلطة الاهتداء بها لتحقيق هدف مركزي يتمثل في دوام الحكم وتقوية دعائمه (٥)، وتدبير أمر الرعية مما يصلحه عاجلاً وأجلاً.

واهتمام كتاب النصائح تلك ينصب على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري، وتناقش كيفية ممارسة الحكم لا جوهر الحكم وفلسفته، ويتألف محتواها من سرد أحداث التاريخ والوصايا الخلقية التي تؤيدها القصص والنماذج التاريخية المستقاة من تراث العرب وتراث الأمم الأخرى وعصور ما قبل الإسلام، وخاصة التراثين الفارسي واليوناني، إلى جانب بعض النماذج التي ترجع إلى التاريخ الإسلامي عبر مراحلها المختلفة (٦).

وتختلف هذه الأدبيات في محتواها وأهدافها بصورة جوهرية عما أنتجه الفقهاء في إطار السياسة الشرعية، ولعل السمة الأبرز لها بأنها تسترشد بالواقع المعيش وظروف العصر بالدرجة الأولى، ويكاد الطابع الفقهي يختفي فيها تماماً مع أنه بالإمكان استنباط ملامح نظرية فيها. حتى تلك المصنفات التي تنسب لفقهاء كتبوا في إطار السياسة الشرعية مثل

وهي لا تعني بالتأملات الفلسفية أو بالنظرية السياسية، ولا بالحكم من حيث هو فن عملي بقدر ما تعني بالشرعية، وتهتم بصياغة القواعد التي تحدد المبادئ العامة التي جاء بها القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والتجربة التاريخية للأمة، للتأكيد على شرعية الخلافة تاريخياً، وإثبات أهمية وحدة الأمة وتجنب الفتنة وحفظ الشريعة، وإبراز مفهوم العدالة (٧). وعلى الرغم مما فيها من اختلاف في التفسير لتلائم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر مراحل التجربة التاريخية للأمة، إلا أنها في الإطار العام تتفق على إعطاء التجربة السياسية المعيشة مشروعيتها التاريخية، لتبقى منسجمة مع وحدة الأمة المتمثلة بوحدة السلطة.

وضمن هذا الإطار تبرز آراء عدد من الفقهاء من بينهم أبو يوسف (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)، وأبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٠هـ/٩٤٢م)، والباقلاني (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م)، والبغدادي (ت ٤٢٩هـ/١٠٣٨م)، والماوردي، (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، وإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ/١٠٨٥م)، والغزالي (ت ٥٠٥هـ/١١١١م)، وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ/١٣٢٨م)، وابن جماعة (ت ٧٣٣هـ/١٣٣٣م).

وهناك بالمقابل كتابات الفلاسفة التي تستمد أصولها الأولى في الفلسفة السياسية من الترجمات والاقْتباسات العربية للنصوص اليونانية، وبخاصة كتابات أفلاطون وأرسطو (٨)، وحرص الفلاسفة المسلمون على الموازنة بين التعاليم الفلسفية التي استمدوها من الفلسفة السياسية عند فلاسفة اليونان، وبين المفاهيم الإسلامية، وضمن هذا الإطار أنتجت العديد من الآراء والاجتهادات الفلسفية نجدها لدى الفارابي (ت ٣٣٩هـ/٩٥٠م)، وابن سينا (ت ٤٢٨هـ/١٠٣٧م)، وابن رشد (ت ٥٩٥هـ/١١٩٨م)، وإخوان الصفا، وعملت هذه الكتابات على إدخال الروح الإسلامية للفكرة اليونانية، كما في تعريف الفارابي

الماوردي والغزالي، ربما لكونها مخصصة بالدرجة الأولى لفن الحكم وموجهة إلى السلاطين والوزراء، ومن الممكن أن ندرج ضمن هذا النوع المصنفات التي تتسم أغراضها ومعانيها بالصبغة العملية، من بينها رسائل كتبها وزراء وفقهاء، تتضمن إرشادات مفصلة عن تسيير دفة الحكم، ومن أبرزها نصيحة الملوك المنسوب للماوردي، وكتاب التبر المسبوك في نصيحة الملوك المنسوب للغزالي، وكتاب سراج الملوك للطرطوشي (ت ١١٢٦/٥٢٠م). وكتاب (سياسة نامه/ سير الملوك) للخواجه نظام الملك الطوسي^(٧) (٤٠٨/٥٤٠٨ - ١٠١٨م - ١٠٩٢/٥٤٨٥م) وهو موضوع دراستنا هذه.

ملاحح العصر السياسية والفكرية:

كان بروز السلطنة السلجوقية في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي مرحلة مهمة من تاريخ الخلافة العباسية، وفي فترة حكمهم لإيران والعراق وبلاد الشام، أعادوا لشرقي العالم الإسلامي وحدته السياسية. وبوصفهم سنيين متحمسين فقد ألغوا هيمنة البويهيين الشيعة على الخلافة، وصدوا عن دار الإسلام أخطار الكرج والبيزنطيين، وحرابوا الفاطميين المخالفين للعباسيين، واستردوا منهم بيت المقدس ودمشق، والأماكن المقدسة في الحجاز وتصدوا للإمبراطورية البيزنطية وهزموها في معركة ملازكرد سنة ٤٦٢هـ/١٠٧٠م^(٨).

نشأ السلجوقية في بلاد ما وراء النهر في بيئة سنية تتبع في الأصول المذهب الماتريدي^(٩)، وفي الفروع المذهب الحنفي، ولكن تأثير هذه المذاهب لم يكن من العمق بحيث يتمثل السلجوقية الأبعاد العقلية والفكرية في الصراعات القائمة بين المذاهب الإسلامية في عصرهم بمقدار ما كانوا مقلدين متحمسين^(١٠)، وانصرفوا للأعمال العسكرية، وتركوا المسائل الفكرية لوزرائهم، لذا فمن الملاحظ أن موقف سلاطين السلجوقية الأوائل من مخالفيهم في الإطار السني يرتبط

بالمواقف الفكرية لوزرائهم. فكان الوزير الأول للسلجوقية عميد الملك الكندري الذي وزر للسلطان طغرل كان حنفياً متعصباً، فاستأذن السلطان طغرل بك سنة ٤٤٥هـ/١٠٥٣م في لعن الرافضة على منابر خراسان فأذن له في ذلك "فأمر بلعنهم وأضاف إليهم الأشعرية"^(١١).

ويفسر المؤرخون هذا الموقف الذي وقفه الكندري من الأشعرية بأنه "حنفي المذهب كثير التعصب لمذهبه والذهاب مع عصبه"^(١٢)، وأنه "كان شديد التعصب على الشافعية، كثير الوقعية بالشافعي"^(١٣)، ولكن هذا الأمر لا يعكس تعصباً مذهبياً عند السلجوقية بمقدار ما يعكس خصومة سياسية بين الوزير الكندري ورئيس الشافعية في نيسابور أبي سهل الموقف الذي كان يناقسه في الوزارة^(١٤)، لذا لجأ الكندري للتنديد بالشافعية والأشعرية حتى ينال من خصمه عند السلطان.

وتسببت هذه المحنة في مغادرة الكثير من فقهاء الأشاعرة خراسان، منهم أبو القاسم القشيري، وإمام الحرمين الجويني، وألف القشيري رسالة تشرح الأذى الذي لحق بالأشاعرة سماها "شكاية أهل السنة لما نالهم من المحنة"^(١٥).

وإثر وفاة السلطان طغرل بك تولى السلطنة من بعده شقيقه ألب أرسلان (٤٥٥-٤٦٥هـ/ ١٠٦٣-١٠٧٢م) وكانت أولى خطواته إنهاء حالة الفلق الفكري التي رافقت نشأة السلطنة السلجوقية، وكان منفذ هذه السياسة وزيره الشافعي نظام الملك الطوسي الذي أعاد الاعتبار للأشاعرة وأكرمهم وأحسن إليهم^(١٦). وأمر بإسقاط لعنهم على المنابر والاقتصار على لعن الرافضة، فاستقام في وزارته -على ما يذكر ابن عساكر (ت ٥٧١هـ/١١٧٥م) - "الدين بعد اعوجاجه، وصفا عيش أهل السنة بعد تكرهه"^(١٧).

وقد توج النظام جهوده للمصالحة واستخدام العلماء للدعوة إلى (أيديولوجية) واحدة للدولة بإنشاء

ومدوا أنفسهم على الدعاء لك ولجيوشك.. فأنت وجيوشك في خفاراتهم تعيشون، وبدعائهم تتشبتون وبيركاتهم تمطرون وترزقون^(٢٢).

وبهدف وضع الفاتحين الجدد في السياق التاريخي للأمم، وإرشاد السلاطين الجدد إلى معنى السياسة وكيفية ممارستها، وسبل معاملة الجند والرعية، صنفت العديد من الكتابات في فقه السياسة، فاستكمل فقيهان من فقهاء الشافعية الأشاعرة هما إمام الحرمين الجويني وتلميذه الغزالي من مدرسي النظاميات ما بدأه الماوردي في أواخر العصر البويهى ومطلع العصر السلجوقي في كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، حينما أرسى الأساس إلى قبول إمارة الاستيلاء، أو تسلط الأمراء المتغلبين مقابل الاعتراف الشكلي بالخليفة، وإلى قبول سيطرة الأمير البويهى المتسلط بتفويض شكلي من الخليفة^(٢٣)، وجاء إمام الحرمين الجويني، ومن بعده تلميذه الغزالي ليقرا سلطة السلطان المتغلب صاحب الشوكة، بعد أن لاحظا القوة القاهرة لسلاطين زمانهم السلجوقية^(٢٤).

وإلى جانب تلك المصنفات الفقهيّة ظهرت العديد من المؤلفات التي تدرج ضمن كتب نصائح الملوك على ما فيها من الإرشاد والتعليم والتقرب إلى السلاطين والملوك، يأتي في مقدمتها كتاب (سياسة نامه) لنظام الملك الطوسي، وكتاب (التبر المسبوك في نصيحة الملوك) للإمام الغزالي، و(التذكرة الحمدونية) لابن حمدون (ت ١١٦٦هـ/١١٦٦م) و(الجوهر النفيس في سياسة الرئيس) لابن الحداد (ت ١٢٤٩هـ/١٢٥١م)، و(العقد الفريد للملك السعيد) لابن طلحة النصيبي (ت ١٢٥٤هـ/١٢٥٤م)، و(كنز الملوك في كيفية السلوك) لسبط ابن الجوزي (ت ١٢٥٤هـ/١٢٥٦م)^(٢٥).

دوافع تأليف الكتاب:

يعد كتاب (سياسة نامه) من أفضل ما كتب في مجال تقديم النصيح والمشورة، وإرشاد السلاطين إلى أساليب السياسة، وقد كتبه نظام الملك بتكليف من

المدارس النظامية في حواضر السلطنة السلجوقية الكبرى في بغداد ونيسابور وهرارة وأصفهان وبلخ^(١٨)، وبإنشاء هذه المدارس أرسيت أسس التفاهم بين السلاجقة والمؤسسة الدينية السنية، وهو تفاهم بلغ أحياناً حد التحالف^(١٩).

وعلى الرغم من شيوع المذهب الشافعي في ظل وزارة نظام الملك، وهذا يتعارض مع مذهب سلاطين السلاجقة الذين كانوا حنفيين متشددين، وعلى ما يُذكر كان السلطان ألب أرسلان يأسف لاحتياجه لمساعدة وزير شافعي^(٢٠)، إلا أنهم اضطروا أن يعضوا النظر عن ذلك لكفاية نظام الملك وخبراته الإدارية الواسعة، كما أن المدارس التي أنشأها والتي عرفت بالنظاميات، نسبة للوزير نظام الملك خدمت بالنهاية دولتهم السنية لمحاربتهم للفكر الشيعي وبما تخرج منها من موظفين أكفاء خدموا بفعالية الإدارة السلجوقية، والضرائب والدخل والخراج، ورعاية الفقه والقوانين مما رسخ أقدام السلاجقة في المذهب السني^(٢١).

وبصرف النظر عن مدى صحة الرواية التي ترويه المصادر عن وشاية بالوزير نظام الملك عند السلطان ملكشاه بن ألب أرسلان (٤٦٥-٤٨٥هـ/١٠٧٢-١٠٩٢م) بأنه ينفق (٦٠٠) ستمائة ألف دينار سنوياً على مريدي العلم والعلماء، وأن هذه الأموال كافية لإقامة جيش تخيم راياته على أسوار القسطنطينية، ومعاتبه ملكشاه له، فجاءت إجابة النظام لتؤكد منظومة التحالف بين القلم السني والسيوف التركي بقوله "يا بني أنا شيخ أعجمي لو نودي علي فيمن يزيد لم أحفظ خمسة دنانير، وأنت غلام تركي لو نودي عليك، عساك تحفظ ثلاثين ديناراً... وجيوشك الذين تعدهم للنوائب إذا احتشدوا كافحوا عنك بسيف طوله ذراعان، وقوس لا ينتهي مدى مرماها ثلاثمائة ذراع.. وأنا أقمت لك جيشاً يسمى جيش الليل إذا نامت جيوشك ليلاً قامت جيوشك الليل على أقدامها صفوفاً بين يدي ربهم، فأرسلوا دموعهم وأطلقوا ألسنتهم

الفارسية، واعتمدوا على أبناء هذه الطبقة ممثلين بالوزراء وكتاب الدواوين لتسيير أمور دولتهم، بينما انصرفوا إلى الشؤون العسكرية بسبب أمتهم وعدم كفايتهم في الأمور الإدارية^(٣٢).

فالسُلطان سنجر بن ملكشاه (٥١١/١١١٧م - ٥٥٢/١١٥٧م) آخر سلاطين السلاجقة الكبار كان أمياً^(٣٣)، ولا يوجد ما يدعو إلى الافتراض أن أسلافه من السلاطين كانوا أكثر ثقافة منه، وإذا ما كان السلطان أمياً، فلن يتاح له الإلمام بالكيفية التي تدار بها امبراطوريته الشاسعة، ومن ثم فإن المسؤولية تقع على عاتق الوزير^(٣٤)، وهذا يفسر وجود وزراء مثل نظام الملك الطوسي تمتعوا بمكانة لم يتمتع بها نظراؤهم في العصور السابقة^(٣٥).

إن النفوذ الواسع الذي تمتع به الوزير نظام الملك في فترة السلاطين الكبار، دفع بالكثير من الباحثين للمبالغة في الحديث عن المؤثرات الفارسية في فكرة السلطنة عند السلاجقة، وأسلوبهم في الحكم^(٣٦). إلا أن هذه الفكرة نابعة أساساً من الإرث القبلي التركي الذي حمله السلاجقة معهم إلى العالم الإسلامي^(٣٧)، لكن لا ينكر وجود نوع من التفاعل بين المنظومتين العسكرية التركية والإدارية الفارسية^(٣٨)، ونظام الملك نشأ على التقاليد الإدارية للسامانيين في خراسان بوصفه موظفاً غزنوياً، واستمر في السير على الأعراف الإدارية الخراسانية ونشرها في الولايات السلجوقية^(٣٩).

وحرص نظام الملك - كخير ممثل لطبقة الإداريين الفرس - في فترة وزارته الطويلة، على إرساء قواعد السلطنة السلجوقية، بهدف الوقوف في وجه القوى المعارضة للدولة، وهو يوصي السلطان ملكشاه أن يكون كتبة الدولة من الفرس، وأن يكون القائمون على شؤونها من شافعية خراسان لحماية الدولة على حد قوله: "من أن يتغلغل فيها ذور الأطماع السيئة، فإذا سُمح لليهودي، والزرادشتي، والرافضي

السلطان السلجوقي ملكشاه بن ألب أرسلان، بهدف كشف عوامل الخلل والضعف في المملكة، وإظهار المساوئ التي وجدت طريقها إليها، واقتراح الوسائل الناجعة لعلاجها، ولم يرق للسلطان من بين جميع الرسائل التي عرضت عليه سوى رسالة نظام الملك، وقرر اتخاذها منهجاً للعمل يسير عليه^(٣٦).

وألف نظام الملك رسالته هذه في أخريات حياته وبسط فيه خلاصة تجربته السياسية الطويلة خلال عمله وزيراً للسلطانين ألب أرسلان وملكشاه (٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م - ٤٨٥هـ/ ١٠٩٩م). وتعود أهمية الكتاب إلى جانب معالجته لقواعد السياسة وأصول الحكم، ومعالجة مسؤوليات عمال الدولة، وتقديم النصح والمشورة في كل ما يتعلق بأجهزة الحكم في زمنه - إلى أنه اشتمل على روايات تاريخية تعد مصدراً مهماً لدراسة النظام السياسي للدويلات التي قامت في شرق العالم الإسلامي من سامانيين (٢٦١-٣٨٩هـ/ ٧٨٤م - ٩٩٨م) وغزنويين (٣٦٦-٥٨٣هـ/ ٩٧٦-١١٨٧م)^(٣٧).

يُعد هذا الكتاب من أشهر ما كتب في السياسة في تاريخ الإسلام، وحاول بعضهم أن يرى فيه نظرية في أسلوب الإدارة انفرد به الأتراك، ويصح على جميع الدول التركية، كما لو كانت هذه نظرية تركية صرفة^(٣٨)، وهناك من يعده وثيقة تاريخية في المرتبة الأولى من الأهمية لأنها تشرح المنهاج الذي يجمع بين قوة الترك، وأساليب الإدارة عند السامانيين^(٣٩)، وهناك من يرى فيه نموذجاً للتأثير الفارسي في المبادئ الملكية في نظرية الحكم^(٣٠)، والتقاليد الفارسية القديمة بكل ما فيها من معايير أخلاقية مستقلة قائمة على القوة والانتهازية^(٣١).

وفكرة التأثير الفارسي في نظرية السلطنة عند الأتراك تستحق منا وقفة قصيرة نستعرض فيها خصوصية هذا التأثير ومداه، فمن المعروف أن السلاجقة ورثوا النظم والتشكيلات الإدارية المتبعة عند السامانيين والغزنويين، وتعاونوا مع الأرستقراطية

١٠٩٠م، بعد أن سيطر زعيمها الحسن الصباح على قلعة الموت (عش العقاب) من ناحية الرونبار من نواحي الديلم حول بحر قزوين^(٤٣)، واستولوا بعد ذلك على عدد من القلاع الحصينة في شمال إيران وسوريا، وجعلوها مركزاً لنشاطهم، وقام الباطنية بتنفيذ مخططاتهم السياسية عن طريق الاغتيالات، وذهب ضحية هذه الاغتيالات عدد كبير من الفقهاء السننيين المعارضين لهم ورجال الدولة من وزراء وأمراء، ولم يسلم حتى السلاطين أنفسهم، وعلى الرغم من النشاط الفكري الذي أبداه السلاجقة لمقاومة حركتهم، إلا أن خطرهم على السلطنة والخلافة العباسية^(٤٤) ظل ماثلاً أمام ناظري نظام الملك، ومصصلحة السلطنة هي محور الفرق الأخرى المعارضة، وترسيخ المذهب السني وفي رأيه "ليس في العالم كله أفضل وأقوم من مذهبي أبي حنيفة والشافعي، أما المذاهب الأخرى فبدع وأهواء وشبهات"^(٤٥). ويعقد فصلاً في كتابه للتحقق والتحري في أمور الدين ويوصي السلطان ملكشاه بإكبار علماء الدين ومعاشرتهم، وتعلم أحكام الشريعة، وتنفيذ أوامر الدين حتى لا يستطيع أي مبتدع أو صاحب اعتقاد خبيث أن يحرفه عن الطريق السوي^(٤٦)، وليس من فراغ أن يعد الأمير الغزنوي محمود بن سبكتيكن (٣٨٩-٤٢١هـ/ ٩٩٨-١٠٣٠م) النموذج الأمثل بسبب سلوكه المعادي لأصحاب المذاهب الأخرى^(٤٧).

وخصص نظام الملك خمسة فصول طويلة من كتابه (من الفصل الثالث والأربعين إلى السابع والأربعين) للكلام على أصحاب المذاهب المعارضة للدولة، ويحث السلطان على وجوب محاربتهم واستئصال شأفتهم، ويدق ناقوس الخطر بقوله "وفي الدولة اليوم، ممن يتسمنون المقامات الرفيعة ولهم فيها دالة، ممن يطلون برؤوسهم من أقبية الشيعة وليسوا منهم، بل هم في حقيقة أمرهم من هؤلاء القوم (الإسماعيلية) يدبرون شؤونهم سراً، ويدعونهم،

بتولي الكتابة للأتراك، واستولت عليهم الغفلة، فليست فيهم حمية على الدين، ولا شفقة على المال ولا رحمة بالرعية.. فإن يوطدوا أقدامهم، يلحقوا بالأتراك الضرر"^(٤٠).

ويورد نظام الملك بصراحة متناهية قولاً للسلطان ألب أرسلان ينصح فيه ملكشاه قائلاً "أما وأنت تركي، فينبغي أن يكون جيشك خراسانياً، وأن يكون عمالك وأعوانك وكتبتك ومتصدو شؤونك خراسانيين"^(٤١).

وهذه القناعة بأهمية الدور الذي قامت به طبقة الإداريين الخراسانيين في إرساء قواعد السلطنة السلجوقية، هي التي جعلت النظام يقول بكل صراحة وحدة للسلطان ملكشاه عندما أوقع الوشاة بين الاثنين، بأن دوام قلنسوة (سلطنة) ملكشاه مرتبط ببقاء دواة (وزارة) نظام الملك، وأن بقاء كليهما مرتبط بالآخر^(٤٢).

إن إعادة التنظيم الاقتصادي في العصر السلجوقي الأول كان له ما يوازيه في الحياة الدينية والفكرية، ومن هنا لن تكون قراءتنا لكتاب (سياسة نامه) نابعة من كونه كتاباً يقدم نصائح نظرية لسلطان عصره، أو بغرض التسلية والإرشاد والموعظة بمقدار ما هو وثيقة تاريخية تعكس روح العصر الذي كتب فيه، خصوصاً أن اسم مؤلفه الوزير نظام الملك اقترن بعدد من الأعمال المهمة، وفي مقدمتها توظيف التركمان الغز في الجيش، وإسناد الإدارة للفرس، ورفع نظام الإقطاع العسكري إلى مقام مؤسسة تديرها الدولة وتنتفع بها، وإرساء قواعد التحالف بين السنة والسلطة، بإنشاء المدارس، والتنديد بخطر الدعوة الباطنية (الإسماعيلية الجديدة) التي انتشرت في أيامه.

إن قراءتنا التاريخية لهذا الكتاب تتطلب منا أولاً وقبل كل شيء فهم الغاية التي من أجلها صنف النظام كتابه هذا ونراها تتحصر بأمرين، الأول:

لقد برز في هذه الآونة بالذات فرع من الحركة الباطنية الإسماعيلية (الحشاشون) منذ سنة ٤٨٣هـ/

دعائم دولتهم حتى إن السلطان ألب أرسلان لم يتيسر له زيارة بغداد أو الالتقاء بالخلافة بسبب انشغاله بحروبه على الجبهة البيزنطية.

وفي عهد السلطان الثالث ملكشاه بالرغم من أن الخليفة المقتدي خُطِبَ له على منابر بلاد ما وراء النهر وغزنه والجزيرة الفراتية والشام والحجاز واليمن والمغرب^(٥١)، إلا أن سلطته الفعلية لا تتعدى الاسم، "ولا يتعدى حكمه بابه، ولا يتجاوز جنباه"^(٥٢)، وساعت العلاقة بين الخليفة والسلطان عندما حاول السلطان ملكشاه التدخل في مسألة ولاية العهد والتي هي من حقوق الخليفة المعترف بها من قبل السلاطين والأمراء المتسلطين على الخلافة الذين سبقوه^(٥٣).

وتأتي قصة هذا التدخل عندما أثمر زواج الخليفة المقتدي من كريمة السلطان ملكشاه سنة ٤٨٠هـ/ ١٠٨٧م^(٥٤)، بإنجاب ولد للخليفة، فانتعشت آمال السلطان برفع شأن السلطنة، وذلك بالضغط على الخليفة بنقل ولاية العهد لحفيد السلطان جعفر الصغير بدلاً من الابن الأكبر للخليفة المستنصر أحمد^(٥٥)، وهو أمر إذا ما تحقق فإنه سيترتب عليه حصر السلطنة والخلافة بأيدي السلاجقة، وعلى ما يقول الراوندي مؤرخ السلاجقة، فكان العزم قبل وفاة ملكشاه أن يبنوا داراً للخلافة في أصفهان وأن يقيموا الأمير جعفر فيها^(٥٦)، وساعت العلاقة بين الخليفة والسلطان سنة ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م بسبب رفض الخليفة طلب السلطان، وانحرافه عن ابنة السلطان وطرد حاشيتها من الأتراك طرداً مهيناً من بغداد^(٥٧)، وغادرت الخاتون زوجة الخليفة بغداد بناء على طلب أبيها السلطان، وإثر قدوم السلطان ملكشاه إلى بغداد سنة ٤٨٥هـ، طلب من الخليفة الخروج من بغداد، واختيار مكان آخر (البصرة أو الرقة) خلال مهلة محددة^(٥٨). غير أن المشروع فشل، إذ توفي ملكشاه فجأة عن عمر لا يزيد عن السادسة والثلاثين بعد رجوعه من الصيد في أطراف الكوفة التي خرج إليها بانتظار انتهاء المهلة التي

ويدعون لهم، في حين إنهم يغرون سيد الدنيا (السلطان ملكشاه) ويخدعونه بأنهم إنما يعملون على الإطاحة بخلافة العباسيين^(٥٨) أن أكشف عن القدر غطاءها تبن فضائحهم وأعمالهم الشائنة للعيان"^(٥٩).

وفي هذا يلمح نظام الملك إلى عدم رضاه عما آلت إليه العلاقة بين السلطان ملكشاه والخليفة العباسي المقتدي بأمر الله (٤٦٧-٤٨٧هـ / ١٠٧٤-١٠٩٤م) من توتر.

ومسألة الإطاحة بالخلافة العباسية من المسائل المهمة التي تستحق الوقوف قليلاً لفهم أبعادها، فمن المعروف أن علاقة سلاطين السلاجقة الأوائل بالخلافة العباسية كانت علاقة حسنة، فسيطرة السلاجقة السنيين على بغداد أنقذت الخلافة العباسية السنية من مأزقها المتمثل بخطر الدعوة الإسماعيلية التي تغذيها الدولة الفاطمية في مصر وبلاد الشام. وترتب على إسقاط الدولة البويهية الشيعية المتعاطفة مع الفاطميين، واسترداد السلاجقة بلاد الشام والأماكن المقدسة في الحجاز تراجع خطر الدعوة الباطنية التي تهدد وجود الخلافة العباسية، وهذا ما عبر عنه المؤرخ ابن كثير بقوله: "وذلك إن لواء الرفض أضمحل، لأن بني بويه كانوا حكاماً، وكانوا يقوونهم فزالوا وبادوا، وذهبت دولتهم، وجاء بعدهم قوم آخرون من الأتراك السلجوقية، الذين يحبون أهل السنة ويوالونهم، ويرفعون قدرهم"^(٥٠).

ومع أن الخلافة العباسية استعادت خلال العصر السلجوقي مكانتها الدينية، غير أنها لم تتمكن من استرداد سلطاتها الدنيوية، وأصبحت بلاد الخلافة جزءاً من السلطنة السلجوقية، وأصبحت بغداد عاصمة ثانية لسلاطين السلاجقة، ووضع السلاجقة أيديهم على موارد العراق المالية، التي صارت تحمل إلى خزينة السلطان، وكانت السلطة الفعلية في العراق مركز الخلافة للسلطان، واستمرت علاقة الخليفة العباسي بالسلطانين طغرلبيك وألب أرسلان حسنة، بسبب حاجتهم لكسب رضى الخلافة في إطار سعيهم لترسيخ

بغداد^(٦١). في فترة تعززت فيها استقلالية الخلفاء وانفرادهم بالسلطة الزمنية، وهدد السلطان الخوارزمي الخليفة الناصر بعزله واختيار خليفة بدلاً منه، وجمع رجال الدولة والفقهاء وحصل منهم على فتوى بشرعية عزل الخليفة العباسي، لأن العباسيين - كما جاء في الفتوى - اغتصبوا الخلافة من العلويين^(٦٢).

ونصب خوارزم شاه الشخصية الشيعية علاء الملك الترمذي خليفة، وخطب له على منابر الدولة الخوارزمية، وسك اسمه على النقود سنة ٦١٥هـ/ ١٢١٨م^(٦٣)، وقاد السلطان الخوارزمي حملة في نفس العام للإطاحة بالخلافة العباسية عسكرياً، غير أن الحملة فشلت بسبب الظروف المناخية القاسية وتساقط الأمطار والثلوج الذي أهلك جنده، فاضطر إلى الانسحاب، وفسر ما جرى على أنه غضب من الله سبحانه وتعالى على السلطان لجرأته على بني العباس، وعصيانه للخليفة المؤيد من الله وملائكته^(٦٤).

ويحذر نظام الملك السلطان ويشدد على التأكد من حسن اعتقاد أصحاب الوظائف، ونقاء عقيدتهم، ويقول "إن الملوك من الأصل التركي لم يوظفوا أبداً أصحاب المذاهب الخارجة، وكانت هذه سيرة السلطان ألب أرسلان فيهم، ولقد رفع الله - على حد قوله - شأن الأتراك لأنهم ذوو دين قويم لا يميلون إلى البدع، ويقفون ضد المعتزلة القدرية والرافضة أما الآن فكل أمراء الترك يستعملونهم... وإن الدولة بلغت نروة مجدها، وأخشى عليهم من سوء العاقبة^(٦٥)."

الأمر الثاني الذي نراه بصورة جلية، وكان حافراً لنظام الملك لتأليف كتابه، تحسسه للمشكلات التي بدأت تظهر في السلطنة السلجوقية في عصر السلطان الثالث ملكشاه وتحليله العميق لها. وكشفه لمواطن الخلل، وهو ما أدركه السلطان ملكشاه نفسه، وهذا يفسر طلبه من أعيان المملكة تأليف كتاب لكشف مواطن الضعف والخلل في المملكة، وهذا ما يتضح من خلال نظرة نظام الملك الانتقادية لأوضاع عصره بقوله: إن أمراء

حددها للخليفة المقتي للخرج من بغداد مما أُنقذ الخليفة من المأزق الذي انتهى إليه^(٥٩).

من الواضح أن نظام الملك لم يكن راضياً كوزير سني خبر السياسة ويدرك ما يعنيه استمرار العلاقة الودية بين الخلافة والسلطنة من ترسيخ لشرعية أولياء نعمته سلاطين السلاجقة، ولكن المسألة غير المفهومة هي مدى صلة التيار الشيعي في توتر العلاقة بين السلطان ملكشاه والخليفة العباسي المقتي. إلا أنه من غير المستبعد أن يكون هؤلاء قد تغلغوا في بلاط السلطان وبين مستشاريه كما يقول نظام الملك في كتابه، وبدأوا بتنفيذ مخططاتهم القائمة على الإطاحة بالخلافة العباسية، وهو الأمر الذي حذر منه نظام الملك، وهو أمر نجد له صدى في رسالة جوابية من الحسن الصباح زعيم الدعوة النزارية للسلطان ملكشاه، جاء فيها بأنه خبر أحوال الخلفاء العباسيين في بغداد، فوجدهم غير مؤهلين للخلافة قياساً بأحقية المستنصر بالله الخليفة الفاطمي في مصر، ويدعم رأيه باستعراض انحرافاتهم بحق آل البيت والمسلمين عموماً، وأكد على اعتقاده بأحقية أولاد النبي ﷺ بخلافة أبيهم من أولاد العباس، ويختم رسالته بالرجاء من الله أن يهدي السلطان ملكشاه وأركان دولته إلى طريق الصواب، وأن يرفع فسق بني العباس وفجورهم عن الناس، ثم يأتي بالسيد علاء الملك (الترمذي) من ترمذ وينصبه للخلافة، فذلك هو المأمول، وإلا فسيأتي زمان يجيء فيه ملك عادل ويعمل هذا العمل، ويخلص المسلمين من الجور..."^(٦٠).

ويبدو أن هذا النهج استمر وحتى فترات متأخرة من تاريخ العلاقة بين الخلافة والسلطنة كورقة تهديد بيد السلاطين للضغط على الخلفاء العباسيين مثلما فعل السلطان الخوارزمي علاء الدين محمد سنة ٦١٤هـ/١٢١٧م الذي تطلع للحلول محل السلاجقة بالطلب من الخليفة العباسي الناصر لدين الله (٥٧٥- ٦٢٢هـ/١١٧٩-١٢٢٥م) إقامة الخطبة له في

على الأرض، فإله يختار من عباده السلطان، ومن واجب البشر طاعته، وكما أنه لا يوجد إلا خليفة واحداً، فلا يمكن أن يكون هناك إلا سلطاناً واحداً ومن واجب البشر الانصياع لأوامره ونواهيته، ولا حيلة لهم في ذلك، فإله يختار في كل زمان واحداً من بين خلقه ويضفي عليه فضائل الملك ويزينه بها، ويوكل إليه مصالح البلاد وتوفير الأمن للرعية، ويوصد به أبواب الفساد والفتنة، ويبث هيبته في نفوس الرعية ليحفظ الهدف الأسمى، وهو إقامة العدل، وتوفير أسباب الرفاهية للرعية^(٧٢).

ولله الأولة الأولى، فإن مفهوم نظام الملك للسلطنة يعطي انطباعاً أن للسلطين حقاً إلهياً، وهذا ما دفع بالكثير من الباحثين إلى أن يروا شبيهاً كبيراً بين هذا المفهوم ونظرية الملك لدى الفرس الساسانيين، وبخاصة أنه يستحضر الكثير من الأمثلة من الموروث الساساني، وسيرة ملوك الفرس، ولكن النظرة المتعمقة تبدي سوء الفهم ذلك، ففي حين كان ملوك الفرس ما قبل الإسلام يطلقون على أنفسهم أسماء الآلهة، ويضعون أنفسهم فوق القانون^(٧٣)، نجد أن نظام الملك يقيد سلطة السلطان، ويحدد مهمته بمراقبة الشريعة ويربطها بتحقيق ميزة العدل في الرعية.

ومن خلال الأمثلة التي يوردها، يعد السلطين مسؤولين عن العدل والحكم، والأخطاء التي تحصل من قبل الرعية، وأن الناس طالما هم متقيدون ومنفذون لأحكام الشريعة، فإن الله سيكافئهم بإعطائهم سلطاناً عادلاً، وإذا ما انحرفوا عنها، فإن عدم رضى الله سبحانه وتعالى عنهم يتمثل في زوال الحكم العادل بحيث تعم الفوضى، وينتفي العدل ويعم الظلم، إلى أن يظهر أحد السلطين ممن يتمتع بفضل الله وتأييده، ويأخذ بزمام الأمور ويعيد العدل إلى نصابه^(٧٤).

وفي بحثه لمزية العدل التي يراها كفيلاً ببقاء السلطة واستمراريتها يعطي كثيراً من الآراء التي تبين أن السلطين يقفون على قدم المساواة مع الرعية،

زمانه "لا يخشون لدينار حرام واحد من أن يحلوا عشرة محارم، ويجعلوا عشرة حقوق باطلاً دون النظر في العواقب"^(٦٦)، "وأما في هذه الأيام فثمة من يتسهم سدة عشرة مناصب دون أن يكون فيه أية كفاية، وإذا ما جد منصب جديد، فإنه لا يألو جهداً في اتخاذه لنفسه، ولو أدى به الأمر إلى دفع المال مقابل ذلك. فيولاه دون أن يحسب مولوه حساباً لما إذا كان هذا الشخص أهلاً لهذا العمل أم لا"^(٦٧).

ويصف ضعف جهاز القضاء في سلطنة السلجوقية في زمنه فيقول "لو أمر أحد ملوك هذا الزمان أدنى فراش أو ركابدار (حمال) بأن امثل في مجلس القضاء مع عميد بلخ أو رئيس مرو لما صدع لأمره، أو أعاره أدنى اهتمام"^(٦٨). ويصف امتهان الألقاب في زمنه بقوله: "أنا أقل غلام تركي شأناً ممن أحدثوا في الدين والملك ألف مفسدة وخلل، يلقب نفسه معين الدين وتاج الدين"^(٦٩).

تحليل مضامين الكتاب.

أ. مفهوم السلطنة عند نظام الملك:

في الحقبة السلجوقية تحدد المدلول السياسي للقب السلطان، كحاكم أعلى ينفرد بالسلطة الدنيوية، ولقب الخليفة كرمز للسلطة الدينية، فيتولى السلطان أمور السياسة والحرب والإدارة، بينما يختص الخليفة بتعيين خطباء المساجد والوعاظ، وسلطة السلطان لا تكون شرعية ومقبولة إلا بموجب تفويض عام يتنازل الخليفة بمقتضاه عن سلطاته الدنيوية إلى السلطان الذي يمارسه نيابة عن الخليفة^(٧٠).

وربما لغايات وضع أساس شرعي للسلطنة التي يتقياً ظلالتها قام نظام الملك بجهود لوضع نظرية للسلطنة. وهي كما يراها اختصاص من الله - سبحانه وتعالى - للسلطين، وهو سبحانه وتعالى اختصهم بالمنزلة الرفيعة، وبهذا الفضل حصلوا على ملك الدنيا بأسرها، وسخر سبحانه وتعالى العالم أجمع لطاعتهم، وجعل العالم ينعم بأمنهم^(٧١). والسلطان هو ظل الله

وأن استمرارية سلطنتهم منوطة بالعدل "قرضى الله سبحانه وتعالى وقوة السلطان، وصلاح الجيش والرعية منوطة بالعدل والإحسان... فالملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم"^(٧٥)، والرعية بنظره قطع راعيه الملك^(٧٦). ويخاطب السلطان ملكشاه بكل صراحة بأن الله سيسأله عن هذه الخلائق يوم الدين، لذا ينبغي له أن يتعهد أمورها بنفسه، وأن لا يغفل عن شؤون الخلق^(٧٧)، وبأن إدراك السلاطين لنعمه سبحانه وتعالى إنما تكون بالمحافظة على الرعية وإنصافها وكف أيدي الظالمين عنها.

ويترجم النظام اهتمامه بهذا الأصل بأكثر من جانب فهو يوصي السلطان برفع المظالم عن الرعية بالجلوس لها يومين في الأسبوع، ويستمع إلى شكاوي المتظلمون دون وساطة^(٧٨)، ويستحضر الأمثلة من الموروث الفارسي والإسلامي، فملوك العجم يقفون على مرتفع في الصحراء ليتمكنوا من رؤية كل شخص والتصدي للظالمين الذين يحاولون أن يمنعوا المتظلمين من الوصول إليهم^(٧٩)، ولم يغب عن باله الإشارة إلى الملك ثقيل السمع الذي يأمر بأن يرتدي المظلومين ثياباً، ذات لون أحمر تمييزاً لهم عن غيرهم ليراهم^(٨٠)، ويورد قصصاً عن عدالة أنو شروان^(٨١). والنموذج للعدل في الموروث الإسلامي الخليفة العادل عمر بن الخطاب، ويورد قولاً على لسانه "إن العمال إذا ما علموا أن لا حجاب بين الملك ورعيته، لا يقدمون على ظلمها، وأخذ أموال الناس بغير حق"^(٨٢).

وثمة أمر آخر يبرز في مفهوم نظام الملك للسلطنة، فهدفه وضع مبرر لشرعية السلطنة في زمنه، دون الاعتراف بوجود سلطة أعلى مسؤولة عنها سياسياً، في حين الاعتراف في الوقت نفسه بالخلافة العباسية كمؤسسة دينية لا تتعدى حدود سلطتها الجانب الديني، وبما أن نظرية السلطنة منبثقة من قوة السلطان، فهو غير مستعد للاعتراف بالانتخاب أو مسؤولية السلطان أمام الرعية، أو مسؤوليته أمام

الخلافة، والاعتراف بالخلافة لديه لا يتجاوز كونها مؤسسة دينية فقط^(٨٣)، ولا سلطة سياسية لها على السلطنة، فهو يتجاهل في الكتاب دور الخليفة فيما يختص بالسلطة الدنيوية للسلطان، ويرجع هذا الأمر إلى الله، ويقر بأن مسؤولية الخليفة تنحصر بالأمور الدينية، والتي فوضها بدوره إلى السلطان ليمارسها نيابة عنه، والسلطان هو الذي يعين هؤلاء الموظفين نيابة عن الخليفة فيقول القضاة ونواب السلطان ومن اقتفى أثرهم معينون من قبل السلطان وهم نوابه، ويقومون بأعمالهم^(٨٤)، وفي الفصل الخاص بالألقاب يقر بمشروعية الألقاب التي منحت من الخليفة لسلطان السلاجقة^(٨٥)، فالسلطان يمارس سلطة دينية مفترضة نيابة عن الخليفة رأس السلطة الدينية، بموجب التفويض بالسلطة الزمنية الذي يحصل عليه من الخليفة.

ب. السلطان، صفاته ومهامه:

ومن الصفات الواجب توافرها في السلاطين تأكيداً على أحقيتهم في السلطنة يشير إلى أن سلاطين عصره السلاجقة يتمتعون بعراقة النسب لانتسابهم إلى الملك الأسطوري التركي افراسياب، والله سبحانه وتعالى أسبغ عليهم خصال الملوك من حسن الطلعة والخلق الحسن والعدل والرجولة والشجاعة والفروسية والعلم، وحسن استخدام الأسلحة، والتمكن من العلوم المختلفة والشفقة والرحمة بعباد الله، وإيفاء الوعود، وسلامة الاعتقاد، وطاعة الله سبحانه، وأداء الواجبات الدينية من صلاة وصوم، وإيلاء علماء الدين والزهاد المكانة اللائقة بهم^(٨٦)، ويؤكد على صفة الكرم والجود والبذل في السلطان سواء لجيشه وحاشيته أو لرعيته لأنه بمنزلة الوالد من أولاده^(٨٧). ويورد سنة متداولة تقول إن إطعام الطعام لعباد الله يطيل العمر، ويمد في عهد السلطان، ويدعم سلطانه، وينبغي أن يتناسب كرم السلطان مع عظمته وسيادته^(٨٨).

وتتلخص مهام السلطان عند نظام الملك بالعمل على نشر الرفاه في البلاد، وحفر القنوات، وصيانة

منه، ويوصي السلطان بأن لا يخلط بين صداقاته الخاصة والأعمال العامة، فعليه أن لا يختار أصدقاءه من بين الموظفين أو أصحاب المناصب؛ لأن ذلك يضر بمصلحة الحكم، لأنهم قد يتناولون ويتسببون في إيذاء الناس وإرهاقهم^(٩٦).

والمشورة والاستماع لأراء الآخرين ضرورة لا بد منها "لأن تدبير رجل واحد بقوة رجل واحد، وتدبير اثنين بقوة اثنين، وتدبير عشرة بقوة عشرة... وعدم المشورة من ضعف الرأي، وأي أمر لا يستقيم دون مشورة، وأهل المشورة الذي ينبغي للسلطان الاستماع لمشورتهم هم الحكماء والمسنيين وذوي الأسفار"^(٩٧).

ومن أجل استقرار العدالة في السلطنة، يولي نظام الملك أهمية كبيرة لاختيار الموظفين ومتصدي أمور الدولة وواجباتهم فينبغي أن يراعى في اختيارهم أن يكونوا من بين الأبطال، ذوي الأصول العريقة، انسجاماً مع ثقافة العصر في إيلاء البيوتات التي تتوارث المناصب والوظائف الهامة في الدولة. ويتشدد في ضرورة محاسبة المسيئين منهم، فعليهم أن لا يحصلوا من الرعية غير ما يترتب عليهم، وذلك بالمداراة والمجاملة، في وقت جني المحاصيل؛ لئلا يضيق عليهم، ويكون ذلك سبباً في تشتيت شملهم، فإذا ما سلك عامل غير ذلك فيجب أن يستبدل به عاملاً آخر أليق، وإن كان غصب الناس شيئاً دون حق فينبغي أن يسترد منه، ويعاد إلى أصحابه، ثم يجب عزله وعدم إسناد أي عمل إليه بعد ذلك لتكون فيه عبرة للآخرين^(٩٨).

ويشدد نظام الملك على عدم العهد بوظيفتين أو أكثر إلى شخص واحد، وأن لا يناط عمل واحد باثنين، ففي الحالة الأولى لن يتمكن ذو العملين من القيام بهما، أما في الحالة الثانية فإن "وجود سيدتين بيت في المنزل مدعاة لفتناته، ووجود مشرفين عليه مدعاة لدماره". ويسلط سهام نقده إلى حصر وظائف كثيرة بيد فئة قليلة متنفذة في ذلك العصر؛ لأن ذلك

القناطر والجسور، وإعمار الأراضي، وتحصين الأسوار، وإقامة القصور والرُّبُط على الطرق الرئيسة^(٩٩).

ج. الوزير: علاقته بالسلطان والشروط المرعية فيه:

وبما أن السلطان لا يستطيع تعهد أمور السلطنة جميعها بمفرده فهو بحاجة للوزير، واستقامة الوزير وحسن مسلكه إعمار للمملكة وتقدمها، وإسعاد للرعية والجيش ورفاههما، وراحة للملك واطمئنانه، وبانحراف الوزير يتسرب الضعف إلى المملكة^(٩٠).

وينبغي أن يكون الوزير نقي الدين حسن الاعتقاد، حفي المذهب أو شافعيًا، كفؤًا، حسن التدبير والمعاملة، كريماً، محباً للسلطان، ويفضل أن يكون الوزير ابن وزير، فذلك أفضل وأهيب وأكثر بركة للسلطنة^(٩١) مثل ملوك العجم (الفرس) الذين لم يكن الوزراء لأي منهم إلا أبناء وزراء، ومتى كان الوزير سيئاً ظالماً، فإن العمال سيكونون كذلك بل أسوأ^(٩٢)، وأمور المملكة منوطة بالوزير، والوزير الصالح يجعل سمعة سلطانه وسيرته حسنتين، وما السلاطين العظام الذين دان لهم العالم إلا أولئك الذين لهم وزراء أختيار^(٩٣). ومن واجب السلطان أن يبحث مع وزيره في الأمور المتعلقة بالولايات والجيش، وعائدات أملاك الدولة، وأراضيها والنفقات والعمران والتدابير اللازمة لصد الأعداء^(٩٤)، ويسوق الأمثلة ليعتبر السلطان بها في إهمال السلاطين في متابعة أمور وزرائهم مما كان مدعاة للفساد، فهذا الملك الساساني بهرام كور الذي انصرف إلى اللهو وترك الأمور لوزيره "داست روشن"، فأخرب البلاد، ويعطي مثلاً آخر لخطورة هذا الوزير الخائن، فينسب هزيمة الملك دارا أمام الفاتح اليوناني الإسكندر إلى اتفاق وزيره مع الملك المقدوني، وبناء على ذلك بحث السلطان على أن يجند عاملاً سرياً يأتيه بأخبار الموظف الكبير وعماله^(٩٥).

د. الحاشية:

ويقسم نظام الملك حاشية السلطان إلى ثلاثة أقسام: هي أصدقاؤه، ونصحاؤه، ثم عماله المقربون

ويحذر السلطان ملكشاه من تعدي جنده على أموال الرعية، ويضرب مؤلف الكتاب الأمثال للغة، فمؤسس الدولة الغزنوية ألبتكين، يوصي جنده عند دخولهم مدينة زابل الهندية، بأن لا يأخذ أحد شيئاً دون دفع ثمنه، وتهديده لهم بمعاينة كل من يفعل غير ذلك، وقصة الغلام التركي الذي أخذ دون حق مخلاة تبن ودجاجة، فأمر البتكين بشقه نصفين، وتعليقه على قارعة الطريق والمخلاة معه ليكون عظة وعبرة لغيره^(١٠٢).

ويحذر من مضار القعود دون عمل، وعدم رضى مثل هؤلاء العاطلين الذين قد يتحولون إلى ساخطين على الدولة والسلطان، ويسهل اتصالهم بالمخالفين وينضمون إليهم، ويسعون إلى تغيير الأوضاع في السلطنة، ويضرب مثلاً بحدثة في عهد الأمير فخر الدولة البويهى، ووزيره الصاحب بن عباد (ت ٩٦٩هـ/٣٥٩م)، كيف أن الكتاب والمتصرفين الذين اختل أمر معاشهم، راحوا يتطلعون بأمالهم إلى دولة الأمير محمود الغزنوي^(١٠٣).

هـ. الجيش، والإقطاع:

اعتمدت السلطنة السلجوقية في بداية نشأتها على أبناء القبائل الغزية التركمانية المنضوية تحت زعامة الأسرة السلجوقية، ومنذ عهد السلطان ملكشاه- وبتأثير الوزير نظام الملك- بدأت ملامح التغيير في بنية الجيش السلجوقي، بالاتجاه إلى الاعتماد على المماليك كأساس للمؤسسة العسكرية، بدلاً من الاعتماد على القبائل التركمانية، ودخلت الجيش عناصر جديدة مؤلفة من الخوارزميين والديلم والأعاجم (الفرس) والأكراد والكرج والأتراك الخرلخية والشبانكاريين^(١٠٤)، إلى جانب الأتراك الغز^(١٠٥)، وأبناء القبائل العربية من أهالي بلاد الشام الذين شاركوا في الحملات السلجوقية التي تصدت للغزو الفرنجي^(١٠٦).

وخصص للجيش -بما فيه المرتزقة- إقطاعات عسكرية تمنح لأمرائهم، ويخصص ريعها للإنفاق

يتسبب - على رأي الوزير- في حرمان الأكفاء واللائقين وذوي الجلد والمعتمدين المجربين ممن لزموا بيوتهم عاطلين دون أن يخطر ببال أحد أن يسأل نفسه، لماذا يعهد بعدة مناصب وأعمال إلى المغمورين ممن لا كفاية لهم ولا أصل، ويحرم الأصلاء والمعتمدون خاصة أصحاب الحق في الدولة ممن قدموا لها خدمات جليلة، وأظهروا كفاية ولياقة فائقتين، حتى من عمل واحد^(٩٩).

ومن الوظائف التي يوليها نظام الملك جُلَّ اهتمامه وظيفة القاضي، فعمل القضاة مهم لأن دماء المسلمين وأموالهم موكولة بهم، وينبغي أن يكون لكل منهم راتب شهري يكفيه أمور معاشه حتى لا تكون به حاجة إلى الخيانة، والقضاة كلهم نواب السلطان الذي يجب عليه أن يشد أزهرهم، ويحفظ لهم حرمانهم ومنازلهم كاملة^(١٠٠).

وظيفة المحتسب مهمة، ومن الضروري تعيين محتسب لكل مدينة لمراقبة الأوزان والأسعار، والتأكد من صحتها، ومراقبة حركة البيع والشراء، ومراقبة البضائع التي تأتي من الأطراف وتباع في الأسواق مراقبة تامة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن واجب السلطان وولاته مؤازرة المحتسب والأخذ بيده لأن مهمته ركيزة من ركائز المملكة، وهي ثمرة من ثمار العدل، وإلا فسيضيّق على الفقراء، ويشترى التجار ومن يتعاطون البيع والشراء في الأسواق ويبيعون على هواهم^(١٠١).

ويلفت نظام الملك اهتمام سلطان زمانه إلى وجوب تأمين معيشة أشخاص مثل المشرفين وأصحاب البريد، ومُنهي الأخبار، وغيرهم من مستخدمي الدولة، حتى لا يكون لهم ثمة حاجة لخيانة أو رشوة، وعكس ذلك فإن أعمالهم تبعاً لتقاريرهم الباطلة المشبوهة، ستفتقر إلى المصدقية، ويجب التدقيق في كل خبر "حتى يتبين الصدق من الكذب، فالعجلة من صفات الضعفاء غير المقتدرين.

والتوكل، ويجب أن تمثل جميع أجناس الدولة في الجيش^(١١٢). والجيش الأنموذج برأيه جيش الأمير محمود الغزنوي، الذي كان مؤلفاً من الترك والخراسانيين والهنود والغزنويين والديالمه، فكان كل فريق يراقب الآخر، ولم يكونوا يستطيعون أن ينفقوا جميعاً أو يتواطؤوا به، أما الحرب فكانوا ينافسون بعضهم بعضاً، وتسعى كل فئة للتفوق على غيرها^(١١٣).

وإلى جانب الجيش النظامي هناك جيش السلطان الخاص أو حرس القصر، الذي يربط دائماً في البلاط بجانب السلطان ويجب أن يتألف - برأي نظام الملك - من أربعة آلاف رجل يتمركزون بصورة دائمة في القصر من كل جنس، تسجل أسماؤهم في الديوان. ألف منهم لحراسة السلطان الخاصة، وثلاثة آلاف في خدمة الأمراء والقواد^(١١٤). ومن الاتجاهات المهمة التي ظهرت فيها حكمة نظام الملك ما قام به باتجاه إيجاد حل جذري لمشكلة التركمان (جماعة الجنود الترك المحاربين) فقد كانوا ككل عنصر بدوي غير قادرين على الاستقرار في حياة حضرية بسبب سماتهم البدوية، وسلوك النهب الذي تعودوا عليه، مما سبب الاضطراب للدولة المركزية التي أقامها سلاطين السلاجقة الأوائل.

وقوم هذه حالتهم تصعب السيطرة عليهم، كما يتعذر الاستغناء عنهم، وبخاصة بفضل الخدمات التي قاموا بها في بداية تأسيس الدولة، كما أنهم يرتبطون بها برابطة القرابة، لذا اقترح نظام الملك - للإفادة من خبراتهم، وإزالة ما وقر في نفوسهم من النفرة نتيجة لإنشاء الجيش النظامي القائم على نظام الغلمان الأرقاء حلاً جذرياً يتمثل في شقين الأول: منح رجالهم، وبخاصة رؤساء العشائر التركمانية، الإقطاعات الزراعية بغرض توطينهم، ولاستثمار هذه الأرض كبدل للراتب أو جزء منه، وعلى صاحب الإقطاع أن يعمل ما في وسعه لزيادة الإنتاجية، وحفظ الأمن ضمن حدود إقطاعه.

عليهم^(١٠٧)، وبلغ عدد أفراد الجيش السلجوقي المثبت في الجرائد الديوانية (السجلات) في عهد السلطان ملكشاه ما يقارب (٤٦) ألف فارس خصصت لهم الإقطاعات في سائر أنحاء السلطنة السلجوقية^(١٠٨)، وهي إقطاعات وظيفية من الأرض الخراجية يخصص ريعها للإتفاق على الجيش أما رغبة الأرض فتبقى ملكاً لبيت المال. وترسخ نظام الإقطاع العسكري، وأصبح بمرور الزمن ركناً أساسياً من أركان الحياة السياسية والاقتصادية في السلطنة السلجوقية^(١٠٩) ويرتبط بنظام الإقطاع العسكري نظام الأتابكيات^(١١٠)، الذي رسمت قواعده في عهد السلطان ملكشاه وهو إحياء لتقليد تركي قديم حمله السلاجقة معهم وطبقوه في الولايات الخاضعة لهم يعهد السلطان بمقتضاه بتربية أولاده الذكور لأمرء من خواصه، ويمنحهم حق الوصاية عليهم، وتبدير شؤونهم، وتنشئتهم التنشئة العسكرية والسياسية المطلوبة، إلى أن يكبر الأمير ويتولى حكم الأتابكية التي خصصت له، ويتزوج الأمير الأتابك من أم الأمير الذي يتولى تربيته فتتحول العلاقة بين الطرفين إلى علاقة أبوية^(١١١).

والجيش وتنظيمه من المسائل المهمة التي أولاهها الوزير جل عنايته، لإدراكه بأن الدولة التي يتقيأ ظلها دولة عسكرية، وأن قوة الدولة تتمثل بقوة جيشها، وهو يدرك قيام الدولة على عصبية الترك بالدرجة الأولى لذلك يمتدح عساكر الترك، ويشيد بحكمة الخليفة العباسي المعتصم الذي استخدمهم بكثرة، حتى بلغ من الهيبة والرغبة ما لم يسبقه إليها أحد من الخلفاء. ولكنه يسجل في الوقت نفسه شدة المعتصم على المسيئين منهم، واستخدامه الحزم معهم.

وعلى الرغم من إدراك نظام الملك أهمية هذا العنصر في بناء الدولة، إلا أنه يخشى في الوقت نفسه استبداد هذا العنصر، والتجارب والسوابق التاريخية علمته خطورتهم على الدولة، فيرى "إنه من الخطر أن يكون الجيش من عنصر واحد، فإن ذلك يسبب الاضطراب

السلطان لا يمارس سيطرة مباشرة على الجيش، بل عن طريق أمراءهم الخاضعين لهم، وبناء على ذلك فإذا ما احتاج الجند بعض المطالب، فعليهم أن يتقدموا بها إلى رؤسائهم^(١١٨)، وعلى الجند أن يعتدوا دائماً بسلاحهم، واتباعهم الغلمان من المماليك^(١١٩)، ويشدد على أن تكون مرتباتهم جاهزة دائماً ويستحسن هنا أن يصرفها السلطان بنفسه، لما يزيدهم ذلك ارتباطاً به، ويحفزهم على القتال^(١٢٠).

وكانت عادة الملوك القدامى دفع رواتب نقدية للجند من خزينة الدولة، أربع مرات سنوياً^(١٢١)، إلا أن السلاجقة استعاضوا عن ذلك باللجوء إلى نظام الإقطاع العسكري، ومن المعروف أن نظام الإقطاع العسكري كان معروفاً قبل السلاجقة، ويعود في الأساس إلى البويهيين الديلم الذي طبقه لأول مرة في الولايات التي خضعت لسلطانهم ابتداءً من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، إلا أن نظام الملك هو الذي أعطى هذا النظام شكله الناضج في العصر السلجوقي^(١٢٢)، ويذكر المؤرخون أن نظام الملك أشار بذلك على السلطان ملكشاه، عندما اتسعت أملاك السلطنة، بقصد توزيع الأراضي الخراجية العائدة ملكية رقيبتها للدولة على الجند لاستغلالها بدلاً من إعطياتهم ومرتباتهم النقدية لتخفيف العبء عن خزينة السلطنة، مع الإبقاء على ملكية رقبة الأرض للدولة، بهدف زيادة دخل الخزينة وإنعاش الاقتصاد، والعمل على استقرار التركمان في البلاد المفتوحة، إذ يقول المؤرخ عماد الدين الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م) "وكانت العادة جارية بجباية الأموال من البلاد وصرفها على الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع، فرأى نظام الملك أن الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها ولا يصح فيها ارتفاع لاعتلالها، ففرقها على الأجناد إقطاعاً، وجعلها لهم حاصلاً وارتفاعاً، فتوفرت دواعيهم على عمارتها، وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة"^(١٢٣).

ويتمثل الاقتراح الثاني بتسجيل أبناء رؤساء العشائر التركمانية في البلاط السلطاني بهدف تعليمهم وتأهيلهم للانخراط في سلك الإدارة والجيش السلجوقي وذلك بجمع ألف من شبابهم الصغار وإحاقهم بالخدمة في القصر ضمن مجموعة الغلمان، وتنشئتهم على سبل العيش المترفة حتى تتولد لديهم القناعة بأن استمرار هذا النمط المترف من العيش منوط ببقاء سيادة السلطان، ويتبع هذا الألف ألوف غيرهم. والمحصلة النهائية ظهور جيل جديد من التركمان يرغب في حياة الاستقرار والتحصن، وإذا ما استدعت الحاجة فإنه يمكن اختيار خمسة آلاف أو عشرة آلاف منهم ليقوموا بالخدمة الدائمة على طريقة الغلمان فترتبط بذلك مصالحهم بالدولة^(١١٥).

ويقترح نظام الملك لضمان ولاء جميع رعايا الدولة وخضوعهم، ينبغي على كل الأمراء الذين خضعوا للسلطنة من عرب وكردي وديلم وروم أن يرسلوا إلى قصر السلطان أحد أبنائهم أو إخوانهم للإقامة، بحيث لا يقل عدد هؤلاء الرهائن عن خمسمائة، ومن الطبيعي أن لا يظل هؤلاء الأفراد من الضيوف الرهائن مدة طويلة في البلاط، فهم ضيوف على السلطان على كل حال، وليسوا أسرى. فكل سنة يُستبدل بهم آخرون يحلون محلهم، ويذهب هؤلاء حتى يضمن الأمير ولاءهم دائماً. وحتى يلبوا الدعوة حين يعودون^(١١٦).

ومن الأمور التي تتجلى بها حكمه الوزير نظام الملك مخالفته للاقتراح الذي قدم للسلطان ملكشاه بإنقاص عدد الجيش السلجوقي من أربعمائة ألف فارس إلى سبعين ألف، بحجة أن البلاد آمنة ولا أعداء للسلطان، وأن عدد الجيش كبير ويرهق ميزانية الدولة، وهو يقترح على النقيض من ذلك أن يزداد عدد الجيش إلى سبعمائة ألف رجل لتوسيع رقعة السلطنة، وأنه كلما قل عدد الجيش قلت هيبة الدولة، وتقلصت مساحتها^(١١٧).

وتنظيم هذا الجيش لتنظيم إقطاعي بمعنى أن

في كل مكان، وأنه يضرب على أيدي الظالمين، فينصرف الناس إلى الكسب والأعمار والبناء في ظل الأمن والعدل.

ويلاحظ نظام الملك أن السلاجقة أهملوا هذه القاعدة (وظيفة صاحب الخبر)، التي عمل بها كل الملوك فيما مضى، وخاصة محمود الغزنوي، وينقل لنا رأي السلطان ألب أرسلان في تعليقه لإلغاء هذه الوظيفة "إن أصدقاءه ومحبيه (أي السلطان) لن يعملوا لهم اعتباراً، وأن أعداءه سيتقربون إليهم بالهدايا والعطايا، وسيترتب على ذلك أن صاحب الخبر سيأتيه بأخبار سيئة عن أصدقائه، وبأخبار حسنة عن أعدائه" (١٢٥).

ولا يقنع الوزير المجرب بهذا التفسير الساذج، بل يغالي في الجهاز السري، ويعده قاعدة من قواعد الملك، ولا بد منه للدولة لضمان سلامتها، واطمئنان رعاياها. وهو يلح على سلطانه بعدم الاكتفاء بإرسال المفتشين، بل يؤكد على ضرورة بث الجواسيس ومنهي الأخبار في الطرق المختلفة بزي التجار والرحالة والصوفية والدرائش، ليأتوا بالتقارير عما يشاهدون ويسمعون (١٢٦).

إن مفهوم رقابة الدولة على موظفيها الذي ساقه نظام الملك يعكس فهماً تركياً لمفهوم الدولة تسرب لاحقاً للمصنفات السياسية الإسلامية، مفاده "لكي تحكم الدولة لا بد من عسكر، وللائفاق على العسكر لا بد من المال، ولتأمين هذه الأموال لا بد أن تكون الرعية غنية، ولكي تكون الرعية غنية لا بد من أن تكون القوانين عادلة، وإذا ما أهمل ركن من هذه الأركان، فإن الدولة ستتهار.

وبالاستناد إلى هذه النظرية فإن العدالة تعني حماية الرعية من ظلم رجال الدولة، وبخاصة الضرائب غير الشرعية، فإن من أبرز مهمات السلطان تأمين هذه الحماية، وبهذا يتحقق الهدف النهائي المتوقع من هذه السياسة وهو حماية دعائم

والإقطاع في العصر السلجوقي يقوم على ركيزتين، فهو أولاً وسيلة لدفع رواتب الجند، وثانياً أن هؤلاء المقطعين كانوا يتمتعون بحقوق إدارية باعتبارهم جزءاً من الدولة وممثلين لها في المنطقة. ولم يكن للمقطعين حق السيادة على رقبة الأرض، ولاحق فرض القنانة على الفلاحين. كما هو سائد في الإقطاع الأوروبي في العصور الوسطى، لأن الأراضي كثيراً ما كانت تسحب من يد الأمير المقطع وتعطى لغيره.

و. نظام الرقابة في السلطنة:

وفي الفصل الذي خصصه نظام الملك للمستقطعين، ذهب إلى أنهم لا سلطة لهم على الرعايا سوى تحصيل ما أسند إليهم فقط بالحسنى، وينبغي أن يأمن الفلاحون على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم، ولا يحق للمستقطعين منع الرعايا من الذهاب إلى مقر السلطان وطلب العدل. وكل من يتصرف بخلاف ذلك تتزع منه إقطاعيته ليعتبر به الآخرون، وأكد النظام على ضرورة استبدال المقطعين كل سنتين إلى ثلاث، للحيلولة دون وضع أيديهم على الأرض بصورة فعلية واستبعاد الفلاحين، وكان عدم استمرار علاقة المقطع بإقطاعه يجعله يهمله من الناحية الإنتاجية، ويعتصر الفلاحين إلى حد الخراب، وأن الأرض وسكانها ملك السلطان برأي نظام الملك، أما الأمراء المقطعون وحكام الأقاليم فليسوا إلا حراساً أقيموا لحماية الرعية (١٢٤).

ومن هنا يأتي تأكيده على أن من أولى واجبات السلطان إزاء رعيته المراقبة الدقيقة للمستقطعين وعمال الدولة الآخرين لمنع الفساد، وينصح السلطان بالاعتماد على شبكة من الجواسيس ومنهي الأخبار المتكبرين في هذا السبيل. ويشير إلى أنه كان للملوك القدامى أصحاب بُرد ليكونوا على علم بما يحدث من خير وشر، حتى لو غصب شخص شخصاً آخر دجاجة أو مخلاة تبين على بعد خمسمائة فرسخ. فإن الملك يعلم بذلك، فيأمر بتأديبه ومعاقبته، ليعرف الآخرون أنه يقظ، وأن له مخبرين

صنف كتابه سنة ١٠٦٩م لأحد ملوك السلالة القراخانية في تركستان ينصح ذلك الحاكم بقوله: "افتح خزائنك ووزع ثروتك، وذلك كي تفرح أتباعك، وحينما يزداد أتباعك بادر لإعلان الجهاد وأملأ خزائنك مرة أخرى، وذلك لأن الناس تحرص على معيشتها، فلا تقطع عنها الطعام والشراب" (١٣١).

ولما كان ذوو الأغراض والمآرب الخاصة، في ذلك الزمان، يجدون مجالاً للتدخل في شؤون الحكم مفيدين من نفوذ سيدات البلاط، فإن رأي النظام في هذا المجال يقضي - وفقاً لمقتضيات ذلك العصر - بإقصاء النساء (الخواتين) عن ميدان السياسة، فعلى السلطان أن لا يطلب نصائح نسائه وألا يستمع إليهن، ويضرب أمثلة في سوء النصيحة من المرأة بالمثل الخالد في سوء نصيحة المرأة قصة آدم وحواء، ويسوق كثيراً من الأمثلة من تراث الفرس واليونان والعرب، فسودابه زوجة كيكاس أفسدت ما بين زوجها وولده سيواش، عندما فشلت في إغواء الابن، والإسكندر المكدوني عندما طُلب إليه دخول حريم الملك الساساني دارا بعد أن ألحق به الهزيمة للتمتع برؤية الجميلات قال "ينبغي أن لا تهزمننا نساؤهم بعد أن هزمننا رجالهن"، وعندما سئل وزير الساسانيين عن علة انهيار ملكهم، سرد من بين الأسباب عهدهم بأمر الدولة للنساء (١٣٢).

وفيما يتعلق بزيارات الأجانب (السفراء) يرى أنه ينبغي أن تحاط زيارتهم للسلطنة بالسرية التامة، ولا يسمح لأحد الاحتكاك بهم حتى دخولهم البلاط، وهو يسجل في هذا الشأن تجاربه الشخصية (١٣٣).

وفي الفصل المخصص للألقاب، يجدها فرصة لتوجيه النقد إلى سياسة الدولة في توزيعها، فالألقاب تحدد اختصاص أصحاب الوظائف، لذا يجب الحذر في منحها، والتميز بين من يحملونها. فالترك (أي رجال الجيش) حملوا ألقاب حسام الدين وسيف الدولة وأمين الدولة، والموظفون والولاة والعمال (رجال الإدارة)

السلطنة وتقوية دعائم سلطة السلطان؛ لأن سلطة السلطان حجر الزاوية للتركيب الاجتماعي.

إن قوة الدولة مرتبطة بقوة السلطان، وهذا ما طبقه عملياً الملوك الساسانيون والخلفاء المسلمون وأمراء وسلاطين الأطراف، وهو ما ترجمه النظام على شكل نصائح لسلطان عصره ملكشاه عرضنا لها آنفاً، في مقدمتها جلوس السلطان للمظالم، والاستماع لشكاوى الرعية ضد رجال السلطان، وأهمية وظيفة صاحب الخبر في رصد تجاوزات رجال السلطة. وتدعيم ذلك من خلال إيراد نماذج من عدل ملوك الساسانيين والخلفاء الراشدين (١٣٧).

ز - حياة السلطان الخاصة، النساء، السفراء، الألقاب:

وإلى جانب اهتمام السلطان بشؤون الدولة، يؤكد نظام الملك أن على السلطان أن لا ينسى الاهتمام بشؤونه الخاصة، والترفيه عن حوله، وإلى جانب عقد المجالس لمقابلة العامة والخاصة (١٣٨). وينبغي تخصيص يوم أو يومين أسبوعياً للمقابلات العامة، يكون الملك فيها في أوج انبساطه ونشاطه ويفسح مجال الحضور فيها للجميع دون استثناء ليؤمها من يشاء (١٣٩). كما تخصص أيام محددة لحضور المجالس الخاصة.

ويذكر السلطان ملكشاه بعادات السلطان المؤسس طغرل السلجوقي وسخائه في هذا الجانب، لأنه يعتقد أن عظمة السلطان وهمته ومروءته وخوانه وصلاته يجب أن تكون على أعلى الدرجات كثرة وحسناً (١٣٠).

وفي هذا يقترب نظام الملك كثيراً من المفهوم التركي القديم للدولة المنسجم مع حياة السهوب (البراري)، ويتخذ موقفاً مختلفاً فيما يتعلق بالجانب المالي والضرائبي القائم على المراقبة الدقيقة للعمال والحرص على تأمين موارد مالية ثابتة لحزينة الدولة، وهو في تأكيده على سخاء السلطان يؤكد على احترام سلاطين الأتراك لواجباتهم في مد السماط ومجالس الشراب لأتباعهم كعادة رمزية، وفي هذا المجال يقول قوتادغوبيليك (Kutadyu Bilig) الذي

المفهوم الإسلامي للحكم القائم على العدل والسياسة الرشيدة، لذا فالوزير نظام الملك - بحدود علمي- الأول من بين كتاب الأدبيات السلطانية الذي حاول أن ينظر لمؤسسة السلطنة، وتشكل أرائه في السلطنة إلى جانب آراء فقهاء السياسة الشرعية كإمام الحرمين الجويني والغزالي. الأساس لفهم الأيدولوجيا السلطانية في الفكر السياسي في العصر الإسلامي الوسيط.

الهوامش:

(١) انظر عبد الله مخلص، التوليف الإسلامية في العلوم السياسية والإدارية، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، م١٨، ج٧-٨، ١٩٤٣م، ص٣٣٩-٣٤٤.

(٢) عبد العزيز الدوري، الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي، مجلة المستقبل العربي ٩/١٩٧٩م، ص٦٥-٦٦. هاملتون جب، نظرات في النظرية السنية في الخلافة، ضمن جب. دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة إحسان عباس وآخرين، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٤، ص١٨٥-١٩٧. وانظر مقالته عن نظرية الماوردي في الخلافة في الكتاب نفسه، الصفحات ١٩٨-٢١٨. الفضل شلق. الجماعة والدولة الإسلامية، دراسة في كتب الأحكام السلطانية. مجلة الاجتهاد، بيروت ع٤، ١٩٨٩م، ص٩١-١٣٧.

(٣) عبد الرحمن بدوي. الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام، ج٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م. ط١، ص٥. إحسان عباس، ملامح يونانية في الأدب العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧م، ص١٢٥. هادي العلوي، في السياسة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤م، ص١٥٥. تقديم رضوان السيد لكتاب المرادي، الإشارة لأدب الإمارة، ص١٧-٣١.

Lambton. A.K.S. Islamic Mirrors for Princes in Theory and Practice in Medieval Government, London 1980. p419-442

(٤) انظر:

Bagley, F.R.S. Ghazali's Book of Counsel for Kings, Oxford University Press. 1971, P.P.IX-

أخذوا ألقاب عميد الدولة وظهير الملك وقوام الملك. ويلاحظ أن هذه الألقاب زادت زيادة كبيرة في عصره "وكل ما يكثر تضيع بهجته ونقل قيمته". ويروي كيف أن الأمير محمود الغزنوي الكبير لم يحصل من الخليفة العباسي القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ/٩٩١-١٠٣٠م) على لقب يمين الدولة إلا بعد لأي، على الرغم من بلائه وجهاده في الهند وخراسان. ويفسر نظام الملك أن هذا الخلط في الألقاب حدث في سلطنة ألب أرسلان عندما حمل صغار الناس الكثير من الألقاب التي لا يستحقونها^(١٣٤).

الخاتمة:

إن القراءة المتأنية لكتاب (سياسة نامه) للوزير السلجوقي نظام الملك على ضوء المصادر التاريخية الأخرى كشفت عن جوانب مهمة شكلت مجموعها أبرز ملامح العصر السلجوقي من النواحي السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، والكتاب كما بينت الدراسة لم يكتب ليكون مادة للسمر في مجالس السلاطين، وإنما يكشف عن تجربة سياسية ثرة لوزير مارس السياسة عملياً، وكشفت معالجاته للقضايا البارزة في عصره عن جوانب من الخلل بدأت تجد طريقها للسلطنة في زمنه، وحاول جاهداً أن ينبه سلطان زمانه ملكشاه على الخطر المترتب على تغلغل الشيعة الباطنية في الإدارة السلجوقية، وعوامل الفساد التي بدأت تتسرب لمؤسسات الدولة الإدارية والاقتصادية ممثلة بمؤسسة الجيش والإقطاع، والأخطار المترتبة على تدخل زوجات السلاطين وأمهاتهم في شؤون السياسة، ناهيك عن ضعف الرقابة على الموظفين ورجال الإدارة والآثار السلبية الناجمة عن ذلك على الرعية وعلى أمن الدولة واستقرارها.

ولعل أبرز ما جاء في الكتاب هو محاولة نظام الملك التنظير لمفهوم السلطنة، وهو مفهوم يبتعد بها عن مفهوم الحكم المطلق، ونظرية الحق الإلهي عند الفرس الساسانيين، ويحاول جاهداً أن يضعها ضمن

- (٩) جولد تسهير، العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ١١، دائرة المعارف الإسلامية المعربة، (مادة اشعري)، ج ٣، ص ٤٣٢.
- (١٠) إدوارد براون، تاريخ الأدب في إيران من الفردوسي إلى السعدي، ترجمة ابراهيم الشواربي، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٢٠٨.
- (١١) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٣٣.
- (١٢) البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص ٣٠.
- (١٣) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٣٣.
- (١٤) السبكي، طبقات الشافعية، ج ٣، ص ٣٩٠-٣٩١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ٥٤.
- (١٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٥٧، السبكي، طبقات الشافعية، ج ٢، ص ٢٧١.
- (١٦) ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٣٣.
- (١٧) ابن عساكر، تبين كذب المفترى عليهم فيما نسب إلى الإمام الأشعري، ص ١٠٨-١٠٩.
- (١٨) جولد تسهير، العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ١٢١. وللمزيد من التفاصيل عن المدارس النظامية، أنظر، سعيد نفيسي، نظامية بغداد، ترجمه عن الفارسية حسين محفوظ، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ٣، ج ١، ص ١٤٤ وما يليها. عبد الهادي محبوبه، الحركة العلمية في المائة الخامسة الهجرية ودور نظام الملك فيها، مجلة الأستاذ، بغداد، ع ٤٤، أب ١٩٦١م، ص ١٧٣-١٩٦. عبد المجيد بدوي، التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي منذ القرن الخامس الهجري، جدة، ط ١، ١٩٨٣م، ص ٢١١-٢٤٥.
- (١٩) كلود كاهين، الكيان السياسي، ضمن كتاب غرينباوم، (محرر). الوحدة والتنوع في الحضارة الإسلامية، ترجمة صدقي حمدي، بغداد، ١٩٦٦م، ص ٢٢٥-٢٢٦. مونتغمري واط، الفكر السياسي الإسلامي، ترجمة صبحي الحديدي، بيروت، ١٩٨١م، ص ١٠٤.
- (٢٠) نظام الملك الطوسي، سياسة نامه أو (سير الملوك)، ترجمه عن الفارسية يوسف بكار، ط ٢، دار الثقافة، الدوحة، قطر ١٩٨٧، ص ١٣٤. وهي الطبعة التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة. بارتولد، تاريخ
- XVI. Rosenthal, E, Political Thought in Medieval Islam. Cambridge, 1962 P.P. 67-83.
- (٥) عز الدين العلام، الآداب السلطانية، دراسة في بنية وثوابت الخطاب السلطاني، عالم المعرفة، الكويت، فبراير، ٢٠٠٦م، ص ٤٣-٦٩. ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد الله العروبي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨١م، ص ١٠٥ وما بعدها.
- (٦) رضوان السيد، مقدمة كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك للماوردي، ص ٩٦. إحسان عباس، ملامح يونانية في الأدب العربي، ص ١٢٧. وداد القاضي، جوانب من الفكر السياسي للسان الدين بن الخطيب، مجلة الفكر العربي، ع ١٤١، ١٩٨١م.
- (٧) للوقوف على ترجمته ينظر: إحسان عباس. شذرات من كتب مفقودة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، إذ يورد ترجمات عن ابن السمناني (ت ٤٩٣هـ/ ١١٠٠م). كتاب الاستظهار في التاريخ على الشهور والسنين ص ٨٩-٩٠. محمد بن عبد الملك الهذلي (ت ٥٢١هـ/ ١١٢٧م) عنوان السير، ص ٨٩-٩٠. تاريخ جمعة لأبي الحسن علي بن مرشد بن منقذ (ت ٥٤٥هـ/ ١١٥٠م)، ص ١٣٣-١٣٦. تاريخ الوزير أبي غالب عبدالواحد بن مسعود الشيباني (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م)، ص ١٥٦. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر إياد الدكن، ١٩٤٠م، ج ٩، ص ٦٤-٦٨. ابن الأثير، الكامل في التاريخ (بيروت) ١٩٦٦م، ج ١٠، ص ٢٠٤-٢٠٦. ابن خلكان، وفيات الأعيان، (بيروت)، ج ٢، ص ١٢٨-١٣١. أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ٢٥-٢٦، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٢، ص ١٢٣-١٢٧.
- السبكي، طبقات الشافعية، ج ٤، ص ٣٠٩-٣٢٩. ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج ٥، ص ٢٤٧٨-٢٥٠١، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٩٤-٩٦.
- (٨) عبد الكريم غرابية، العرب والأترك، دمشق، ١٩٦١م، ص ٧٤-١٥٥. Cahen. C The Turkish Invasion, The Selgukids in: A History of the Crusades. Edit, K.M.Setton, London 1969. Vol, 3,P.P.135-176

- (٢٧) نشر النص الفارسي للكتاب لأول مرة سنة ١٩٨١م. وترجم بعد ذلك إلى اللغات الفارسية والروسية والإنجليزية ونقله إلى العربية عن الأصل الفارسي يوسف بكار مع تقديم جيد للكتاب وضعه الأستاذ الإيراني غلام حسين يوسف، الصفحات ١٣-٤٢. وأنظر. سعد زغلول عبد الحميد، سياسة نامه لنظام الملك الطوسي، مجلة تراث الإنسانية م ٩، ع ٢، ص ١٧١-٢١٢. وحول السامانيين والغزنويين انظر: بارتولد، تركستان، ص ٣٣٢-٤٥١.
- (٢٨) كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمة بدر الدين القاسم، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٥٠.
- (٢٩) شبولر، إيران تراثها المستمر، ضمن كتاب غرينبوم، الوحدة والتنوع. ص ٢٧٦-٢٧٧. وللمزيد حول المنظومة الفارسية في التجربة السياسية الإسلامية انظر: عبدالله العروي، مفهوم الدولة، ص ٩٢ رضوان السيد، الأمة والجماعة والدولة ص ٩٦. عبد المجيد الصغير، الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العملية في الإسلام. دار المنتخب العربي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨٧-٩٥. عز الدين العلام، الأدب السلطاني، ص ١٠٨-١٠٩.
- (٣٠) محمد أنيس. الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ٧٢-٧٣. ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة. ترجمة كريم عزقول. بيروت ١٩٧٧م. ص ٢٣. حسين أمين، نظام الحكم في العصر السلجوقي، مجلة سومر، بغداد، م ٢٠، ج ١-٢، ١٩٦٤م. ص ٢١١.
- (٣١) جب، تفسير جديد للتاريخ الإسلامي، ضمن دراسات في حضارة الإسلام، ص ٣١.
- (٣٢) بارتولد، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، نقلة عن الروسية صلاح الدين عثمان هاشم، الكويت ١٩٨١م، ص ٤٥٥.
- (٣٣) Lambton, A.K.S. The Administration of The Sangar's Empire. BSOAS. Voll XX. 1957. PP 467-388
- (٣٤) حول خطوط التنظيم الإداري الدقيق للأمبراطورية في عصر ملكشاه، ونظام الملك الطوسي، أنظر قصة السفاتج (الصكوك) التي وقعها للملاحين على نهر
- الترك في آسيا الوسطى، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ١٠٩.
- (٢١) يوهان فك، العربية ودراسات في اللغة واللهجات، ص ٢٠٩.
- (٢٢) الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد (ت ٥٢٠ هـ / ١١٢٦م). سراج الملوك، مصر، ١٩٣٥م. ص ٢٣٧. الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص ٦٧-٦٨، ابن الأثير الكامل، ج ١٠، ص ١٣. وأنظر رواية أخرى بهذا السياق لدى الفزويني آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت)، ص ٤١٢-٤١٣. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٥، ص ٢٨٧.
- (٢٣) للمزيد حول آراء الماوردي السياسية، أنظر، الأحكام السلطانية (بيروت)، ١٩٩٤م. الصفحات ٦٠-٧٧. الدوري، النظم الإسلامية، ص ٨١-٨٤، جب، نظرية الماوردي السياسية، ضمن دراسات في حضارة الإسلام ص ٢١٥.
- (٢٤) الجويني، أمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥م). كتاب الإرشاد إلى قواعد الأدلة وأصول الاعتقاد، تحقيق محمد يوسف موسى، مصر، (١٩٥٠). ص ٤٢٤-٤٢٦. غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية ١٩٧٩م. الصفحات ١٥، ٥٩، ١٣٢، ٢٣١-٢٨٣. وعن الغزالي أنظر: الدوري، الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي، ص ٧٠.
- (٢٥) للمزيد من التفاصيل، انظر رضوان السيد في مقدمته لكتاب ابن الحداد، الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م، ص ١٥-٢١.
- (٢٦) انظر: نظام الملك الطوسي، سياسة نامه (سير الملوك)، ص ٤٣-٤٤. وللمزيد من التفاصيل حول تحليلات رضوان السيد لهذه الكتابات انظر مقدمته لتحقيق حكاية الأسد والغواص لمجهول من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨م. شاکر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ج ٢. دار العلم للملايين، بيروت (د.ت)، ص ٣٩٠-٣٩١.

- جيحون سنة ٤٨٢هـ/١٠٨٩م، على أن تدفع من أموال إنطاكية، عن طريق هذه الحوالات، ابن العديم، بغية الطلب ج٥، ص٢٤٩٩. سعد زغلول عبد الحميد، سياسة نامه، ص٢٠١.
- (٣٥) بارتولد، تركستان، ص٤٥٥.
- (٣٦) عباس إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ص٣٧-٣٨. روس، دولة الأتراك السلاجقة، موسوعة تاريخ العالم، ج٥، ص١٥٨. Bosowrth. C.E. The Political and Dynastic History of the Iranian World. 145
- (٣٧) للمزيد من التفاصيل حول الأثر التركي. انظر: كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص٣٥١. الكيان السياسي، ص٢٢٥-٢٢٦. بارتولد، تركستان، ص٤٥٥. لويس، السياسة والحرب ضمن كتاب تراث الإسلام، ج١، ص٢٤٦. مصطفى الحيارى، صلاح الدين القائد وعصره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص١٨٠.
- (٣٨) كاهين، الكيان السياسي. ص٢٢٥-٢٢٦. مينورسكي، إيران، ضمن كتاب الوحدة والتنوع، ص٢٧٦.
- (٣٩) كاهين، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص٣٥٠.
- (٤٠) نظام الملك، سياسة نامه، ص٢٠٢.
- (٤١) ن.م، ص٢٠٤.
- (٤٢) البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص٦٥. الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ص٦٧-٦٨. النخجواني، تجارب السلف، ص١٩٤-١٩٥، القزويني، أثار البلاد وأخبار العباد، ص٤١٢-٤١٣.
- (٤٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج٩، ص٨٦-٨٧، ١٢٠-١٢١، ١٤٨، ١٦٣، ١٦٧. ابن الأثير، الكامل ج١٠، ص٧٤-٧٥، ٣١٥-٣١٩، ٢٣٥. عبد المجيد بدوي، التاريخ السياسي والفكري، ص١٥١-١٧٢.
- (٤٤) عن المراسلات التي تمت بين السلطان ملكشاه والحسن الصباح، انظر: نصر الله فلسفي، أربع رسائل تاريخية من ثلاثة رجال كبار، رسالة السلطان ملكشاه إلى الحسن الصباح وجوابه عليه، مجلة الدراسات الأدبية، الجامعة اللبنانية، ع٣-٤، ١٩٦٥/١٩٦٦م. ص٢٧٠-٣٠٢. عبد الهادي محبوبه، وثائق
- تاريخية في العهد الأول من حكم الدولة السلجوقية، مجلة معهد المخطوطات، م١٠، ج١، ١٩٦٤م. ص٩٩-١٣٦.
- (٤٥) نظام الملك، سياسة نامه، ص١٣٤. وانظر الصفحات: ٢٠١، ٢١٤.
- (٤٦) ن.م، ص٩٩-١٠١.
- (٤٧) ن.م، ص١٠٢.
- (٤٨) ن.م. ص٢٣٥. وانظر: الرسائل المتبادلة بين السلطان ملكشاه والحسن الصباح (هامش ٤٤) أعلاه.
- (٤٩) ن.م، ص٢٣٥.
- (٥٠) ابن كثير، أبي الفداء الحافظ (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م)، البداية والنهاية في التاريخ، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦م، ص٦٨-٦٩.
- (٥١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٥، ص١٤٠. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٤٢٤.
- (٥٢) ابن دحيه، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، ص١٤٥-١٤٥. المقريزي، السلوك لدول الملوك، ج١، ق١، ص٢١.
- (٥٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج٩، ص٦٢. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٥، ص٢٨٨-٢٨٩. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، ص٢٩٦.
- (٥٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج٩، ص٣٠٢. البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص٧٢-٧٣. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج١٠، ص١٢٠. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٥، ص٢٨٣. الذهبي، دول الإسلام، ج٢، ص١٠.
- (٥٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج٩، ص٣١٣. ابن دحيه، النبراس، ص١٤٤-١٤٥. القلقشندي، مآثر الإنفاة، ج٢، ص١-٢.
- (٥٦) الراوندي، راحة الصدور، ص٢١٦.
- (٥٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج٩، ص٣٨، ٤٤، ٤٦-٤٧. ابن الأثير، الكامل، ج١٠، ص١٧٥-١٧٦.
- (٥٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج٩، ص٦٢. ابن العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص٢٠٤-٢٠٥.
- (٥٩) ابن الجوزي، المنتظم، ج٩، ص٦٢. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٥، ص٢٨٨. ابن الطقطقي،

- وما يليها. الدوري، النظم الإسلامية، ص ١١-١٢.
- ج. أربري، تراث فارس، ترجمه إلى العربية محمد كفاي وآخرون، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ١٢ وما يليها. فاضل زكي محمد، الفكر السياسي العربي الإسلامي، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٧٦-٨٤.
- (٧٤) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٤٥-٤٦.
- (٧٥) ن.م، ص ٤٨-٤٩.
- (٧٦) ن.م، ص ٤٨-٤٩.
- (٧٧) ن.م، ص ٤٩.
- (٧٨) ن.م، ص ٤٩.
- (٧٩) ن.م، ص ٥٠.
- (٨٠) ن.م، ص ٥٠.
- (٨١) ن.م، ص ٦٧-٧٦.
- (٨٢) ن.م، ص ٩٧. وانظر نماذج عن العدل. الصفحات ٥١-٥٣، ٥٧، ٥٩-٦٦، ٧٧-٧٩، ٨٢، ٨٥-٩٥.
- (٨٣) Siddiqi, A.H. Caliphate and Kingship in Medieval Persia, Porcupine Press, Philadelphina, 1977, p85
- (٨٤) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٨٠.
- (٨٥) ن.م، ص ١٩١-٢٠٠.
- (٨٦) ن.م، ص ٤٦.
- (٨٧) ن.م، ص ٤٩، ٩٩، ١٠٠.
- (٨٨) ن.م، ص ١٦٩-١٧٠.
- (٨٩) ن.م، ص ٤٦. وانظر الأمثلة التي يوردها، الصفحات ٤٧، ٧٥-١٧٦.
- (٩٠) ن.م، ص ٥٩.
- (٩١) ن.م، ص ٢١٧.
- (٩٢) ن.م، ص ٢٠٠.
- (٩٣) ن.م، ص ٢١٦-٢١٧.
- (٩٤) ن.م، ص ١٢٩-١٣٠.
- (٩٥) ن.م، ص ٥٩-٦٦.
- (٩٦) ن.م، ص ١٢٦.
- (٩٧) ن.م، ص ١٢٩-١٣٠.
- (٩٨) ن.م، ص ٦٦.
- (٩٩) ن.م، ص ٢٠١-٢٠٢، ٢١٠، ٢٢٣.
- (١٠٠) ن.م، ص ٧٧، ٨٠.
- (١٠١) ن.م، ص ٨٠.
- الفخري في الآداب السلطانية، ص ٢٩٦. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٥٧. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ١٣٤. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٥٩.
- (٦٠) انظر نص هذه الرسالة: عبد الهادي محبوبه، وثائق تاريخية في العهد الأول من حكم الدولة السلجوقية، مجلة معهد المخطوطات العربية، م ١٠، ج ١، مايو ١٩٦٤م، ص ١٢٩-١٣٦.
- (٦١) ابن نظيف الحموي، تاريخ المنصوري، ص ٦٩-٧٠.
- (٦٢) عبد اللطيف البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص ١١٧.
- النسوي، تاريخ السلطان جلال الدين منكبرتي، ص ١١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٢، ص ١٤١.
- (٦٣) عبد اللطيف البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص ١٠٨.
- ابن الفوطي، ج ٢، ص ١٠٨٥. ابن خلدون، العبر، ج ٣، ص ١٠٩٩-١١٠٠. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٢، ص ٢٣١. ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٧٦. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٢١٩-٢٢٠.
- (٦٤) عبد اللطيف البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص ١٠٤.
- النسوي، تاريخ السلطان جلال الدين، ص ٦٤. ابن الأثير، الكامل، ج ١٢، ص ٣١٨. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٤٤٩. Bartold, Caliph and Sultan, p32
- (٦٥) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٢٠٢-٢٠٣.
- (٦٦) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٥٧.
- (٦٧) ن.م، ص ٢٠٢.
- (٦٨) ن.م، ص ٢٩٦.
- (٦٩) ن.م، ص ١٩١-٢٠٠.
- (٧٠) للمزيد من التفاصيل انظر: Bartold. V.V Caliph and Sultan Translated by N.S. Doniash, Islamic Quarterly. Vol, 7, 1963. PP117-135.
- (٧١) Lambton. A.K.S Quis Cusiodite Custodes, Some Reflictions on the Persian Theory of Government , Studia Islamica, Vol, 5,1956, PP 125-148.
- (٧٢) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٤٥.
- (٧٣) حول فكرة السلطة عند الساسانيين انظر: الجاحظ، التاج في أخلاق الملوك، القاهرة، ١٩١٤م، ص ١٦٥.

- (١٠٢) ن.م، ص ٩٩، ١٥٤-١٥٥.
- (١٠٣) ن.م، ص ٢١٠-٢١٤.
- (١٠٤) نسبة إلى شبانكاره أحد بلاد أقاليم فارس، وحكمت قبيلة الشبانكاري في القسم الشرقي من إقليم فارس منذ منتصف القرن الخامس إلى منتصف القرن الثامن الهجريين، لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ص ٣٢٥.
- (١٠٥) ابن العديم، زبدة الحلب، ج ٢، ص ١٠. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٧، ص ١٩.
- (١٠٦) سميل، الحروب الصليبية ص ٧٠-٧١، ٧٤.
- (١٠٧) نظام الملك، سياسة نامه، ص ١٣٩، البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص ٥٥-٧٦.
- (١٠٨) ن.م. ص ٢٠٩-٢١٠. اليزدي، العراضة في الحكاية السلجوقية، ص ٦٠-٦١، الرواندي، راحة الصدور، ص ٢٠٥.
- (١٠٩) الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية. ص ١٩٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة. ج ٥، ص ١٨٩، ٢٣٤، كاهين، الكيان السياسي، ص ٢٨٨، Cahin. C. Ikta, EI. (2), Vol 3, P 1088.
- (١١٠) الأتابك: لفظ تركي يتألف من مقطعين (أتا) بمعنى الأب و (بك) بمعنى نبيل أو أمير أو شيخ. وتعنى اصطلاحاً الأمير الوالد أو مربى أبناء السلاطين. القلقشندي. صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨. المقرئزي، السلوك. ج ١، ق ١، ص ١٤٦.
- (١١١) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، بيروت ١٩١٤. ص ٢١٨، ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ص ٦٥١، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢٦٥.
- (١١٢) نظام الملك، سياسة نامه، ص ١٤٠.
- (١١٣) ن.م، ص ١٤٠-١٤١.
- (١١٤) ن.م، ص ١٣١-١٣٢.
- (١١٥) ن.م، ص ١٤٣.
- (١١٦) ن.م، ص ١٤٢.
- (١١٧) ن.م، ص ٢٠٩-٢١٠.
- (١١٨) ن.م، ص ١٦٣.
- (١١٩) ن.م، ص ١٦٤.
- (١٢٠) ن.م، ص ١٣٩.
- (١٢١) ن.م، ص ١٣٩.
- (١٢٢) للمزيد من التفاصيل عن تطور الإقطاع في العصر السلجوقي، كلود كاهين، تطور الإقطاع الإسلامي ما بين القرنين التاسع والثالث عشر، مجلة الاجتهاد، (بيروت)، ع ١٤، خريف ١٩٨٨م، ص ١٩٣-٢٤٢. عبدالعزيز الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة الاجتهاد، ع ١٤، خريف ١٩٨٨م، ص ٢٤٣-٢٦٧، لامبتون، نظرات في الإقطاع، في العدد نفسه من المجلة الصفحات ٢٦٩-٢٩٢، اشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ص ٢٧٥-٢٧٦، طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، ص ٢٢-٢٣.
- (١٢٣) البنداري، تاريخ آل سلجوق، ص ٦٠، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٥٣-١٥٤.
- (١٢٤) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٦٧-٧٦.
- (١٢٥) ن.م، ص ١٠٧.
- (١٢٦) ن.م، ص ١١١-١٢٢.
- (١٢٧) خليل اينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرنؤوط، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ص ١٠٤-١٠٥.
- (١٢٨) نظام الملك، سياسة نامه، ص ١٥٩-١٦٠.
- (١٢٩) ن.م، ص ١٦٠-١٦١.
- (١٣٠) ن.م، ص ١٦٩.
- (١٣١) نقلاً عن اينالجك، الدولة العثمانية، ص ١٠٦.
- (١٣٢) نظام الملك، سياسة نامه، ص ٢٢٤-٢٣٣.
- (١٣٣) ن.م، ص ١٣٣-١٣٧.
- (١٣٤) ن.م، ص ١٩١-٢٠٠.